صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/99
للنشر الفوري
١٦ يوليو ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع موريتانيا

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم الموافق ٢ يوليو ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع موريتانيا.[١]

خلفية

حققت موريتانيا تعافيا قويا من الأزمة العالمية. فبفضل طفرة أسعار السلع الأولية في العامين الماضيين، والتي تزامنت مع اتباع سياسات رشيدة، تمكنت موريتانيا من استعادة استقرار اقتصادها الكلي وبناء أرصدة من الاحتياطيات وموارد المالية العامة الوقائية. غير أن مستوى الفقر والبطالة لا يزال مرتفعا، مما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق النمو ليشمل كل شرائح السكان عن طريق توفير المزيد من فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي.

وقد نجح الاقتصاد الموريتاني في تجاوز حالة الجفاف التي أصابت بلدان الساحل والتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده أوروبا. وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٤% في عام ٢٠١١، هبوطاً من ٥,١% في العام الماضي، ولكنه يظل من أفضل مستويات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد ساعد النشاط في قطاعي التشييد والخدمات على تعويض هبوط النشاط الزراعي وتعطل الإنتاج في قطاع التعدين من جراء الجفاف. وتم احتواء التضخم عند مستوى ٥,٧% (محسوب على أساس سنوي)، مما يعكس ضَعْف انتقال أسعار الغذاء والطاقة الدولية. وبدعم من الهزة الإيجابية التي شهدتها معدلات التبادل التجاري ارتباطاً بصعود أسعار المعادن في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١، انخفض عجز الحساب الجاري إلى

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

٧,٤% من إجمالي الناتج المحلي كما سجلت احتياطيات النقد الأجنبي مستوى مرتفع في الآونة الأخيرة بلغ ٥٠١,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية ٢٠١١.

وساهمت السياسات الرشيدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي رغم ارتفاع أسعار الوقود والغذاء الدولية. واستمر ضبط أوضاع المالية العامة للسنة الثالثة على التوالي، مع ارتفاع إيرادات التعدين وقوة التحصيل الضريبي بدرجة مكنت موريتانيا من تعويض وتجاوُز تكلفة البرنامج الطارئ الذي بدأ تطبيقه في ٢٠١١ لتخفيف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على شرائح السكان الأضعف اقتصاديا. وظلت السياسة النقدية تيسيرية، وإن كانت السيولة الزائدة في النظام المصرفي، والتي اقترنت بتراكم غير معقم للأصول الأجنبية الصافية، لم تُترجم إلى ارتفاع في نمو الائتمان للقطاع الخاص، حيث ظل هذا النمو محدودا عند مستوى أعلى بقليل من ١٠% (محسوب على أساس سنوي). ومع تراجع احتياجات تمويل المالية العامة، هبط عائد أذون الخزانة إلى مستوى أقل بقليل من ٣%.

ومن المنتظر أن يتحسن النمو هذا العام في سياق تعافي القطاع الزراعي وعدة مشروعات استثمارية كبرى. ومن المتوقع أن يتم تعويض الهبوط المتوقع في الطلب من أوروبا بفضل انتعاش إنتاج الحبوب ومشروعات البنية التحتية الضخمة، مما يقود إلى نمو يتجاوز معدله ٥%. وتشير التقديرات إلى استمرار احتواء التضخم في ظل تراجع أسعار الطاقة والغذاء واتباع سياسات رشيدة للنقد والصرف. ومن المتوقع أيضا حدوث تدهور كبير في الوضع الخارجي في عام ٢٠١٢ من جراء الآثار التي لا تتكرر لبرنامج الإغاثة الطارئ المتعلق بالجفاف، والاستثمارات الكبرى في مجال الطاقة، وبناء المطار الجديد ــ قبل أن يبدأ التعافي على المدى المتوسط مع بدء الإنتاج المعدني الجديد وتراجع أسعار السلع غير المعدنية.

وفي المرحلة المقبلة، يتعين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في اقتصاد معرض بشدة للصدمات الخارجية. ولاحتواء الاحتياجات الاجتماعية الملحة في أعقاب الجفاف، ينبغي تخفيف موقف المالية العامة بصفة مؤقتة، على أن يعود إلى مساره التقشفي السابق على الجفاف مع التدرج في إلغاء الدعم غير الموجه بدقة إلى المستحقين بينما يتم استحداث شبكات أكثر فعالية للأمان الاجتماعي. وبسبب ضيق قاعدة التصدير في موريتانيا، يظل اقتصادها معرضا بشدة لانخفاضات أسعار المعادن وتحولات الطلب العالمي. ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لموريتانيا على المدى المتوسط هو تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الصادرات السلعية حتى يشمل النمو نطاقا أوسع ويتسنى الحد من الفقر.

تقييم المجلس التنفيذي

أثنى المجلس التنفيذي على السلطات الموريتانية لقوة أداء برنامجها الاقتصادي، مشيرا إلى أن سياساتها السليمة ساهمت في تراكم احتياطيات مالية وخارجية كبيرة، مما ساعد الاقتصاد على تجاوز موجة الجفاف الحاد، وتباطؤ الطلب الخارجي، وارتفاع اسعار الوقود والغذاء الدولية. غير أن التقدم كان محدودا في معالجة البطالة والفقر، ولا يزال الاقتصاد معرضا للصدمات الخارجية بسبب اعتماده على الصادرات السلعية.

ورحب المديرون بالتزام السلطات بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى القصير. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى عزمها استحداث أجل استحقاق قصير لأذون الخزانة من أجل استيعاب السيولة الزائدة في القطاع المصرفي، كما

اتفقوا على ملاءمة تخفيف موقف المالية العامة بدرجة محدودة في عام ٢٠١٢ لسد احتياجات الإنقاذ من الجفاف، لكنهم دعوا إلى سرعة البدء في إلغاء هذه النفقات الإضافية بالتدريج بمجرد انتهاء الجفاف الطارئ.

وأشاد المديرون بما تعتزمه السلطات من ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. ورحبوا على وجه الخصوص بنيتها إلغاء دعم الأسعار الشامل لتحل محله شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين. واتفقوا على ضرورة فصل سياسة المالية العامة عن أسعار السلع المتقلبة، لا سيما بإنشاء صندوق يدار على نحو كفء وتودع فيه إيرادات التعدين، وحثوا على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التحصيل الضريبي غير المرتبط بالتعدين والسعي لتحقيق إيرادات جديدة من قطاع الموارد الطبيعية، مع حماية وضع موريتانيا كوجهة للمستثمرين الأجانب. وللحفاظ على مستوى الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، شدد المديرون على أهمية تجنب الاقتراض بشروط غير ميسرة وإضافة التزامات احتمالية جديدة، وشجعوا السلطات على التوصل إلى اتفاق حول تخفيف أعباء الديون مع بقية الدائنين بالشروط التي تتاح للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وذكر المديرون أن الجهاز المصرفي مستقر نسبيا ولكنهم أكدوا أن تعميق الوساطة المالية سوف يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية ويعطي دفعة لمزيد من النمو الشامل. وفي هذا السياق، حث المديرون على الحزم في تطبيق القواعد التنظيمية التي خضعت لإصلاح شامل مؤخرا فيما يتعلق بإقراض ذوي الصلة ومخاطر تركز القروض. وسيساعد هذا، مصحوبا بالتحسينات الجارية في الرقابة المصرفية، على منع تراكم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

ورحب المديرون بتنفيذ قانون الاستثمار الجديد ونظام النافذة الموحدة خطوتين مبدئيتين مفيدتين نحو تحسين مناخ الأعمال. كذلك ينبغي تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن صادرات السلع وتشجيع النمو الذي يشمل نطاقا أوسع من المواطنين، لا سيما في القطاعات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي. وحث المديرون السلطات أيضا على معالجة مشكلات الحوكمة المتبقية، لا سيما بتطبيق قانون المشتريات الجديد على نحو منهجي.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

موريتانيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٩ – ٢٠١٢

(الحصص: ٦٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣,٤٦ مليون نسمة حسب إحصاء ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ١٢٤٧؛ ٢٠١١)

(معدل الفقر: ٤٢%؛ ٢٠٠٨)

(الصادرات الرئيسية: الحديد الخام، الذهب، والسمك؛ ٢٠١٠)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
			تقديرات	توقعات
		(%، ما لم يذكر خلاف ذلك)		
الدخل القومي والأسعار (النمو محسوب على أساس سنوي)				
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	-١,٢	٥,١	٤,٠	٥,٧
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة	-١,١	٥,٦	٤,١	٥,٧
إجمالي الناتج المحلي لا يشمل الصناعات الاستخراجية بالأسعار الثابتة	-١,١	٥,٦	٤,٩	٦,١
الإنتاج النفطي (١٠٠٠ برميل في اليوم)	١٠,٧	٨,٣	٧,٧	٧,٧
مُخفّض إجمالي الناتج المحلي	-٥,٩	٢١,٨	١٢,١	-٠,٩
مُخفّض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-٣,٩	٢١,٥	١١,٧	-١,٢
إجمالي الناتج المحلي لا يشمل مُخفّض الصناعات الاستخراجية	١,٠	٦,٦	٢,٢	٤,٤
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	٢,٢	٦,٣	٥,٧	٥,٩
مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	٥,٠	٦,١	٥,٥	٦,٠
القطاع الخارجي				
نمو قيمة صادرات السلع، تسليم ظهر السفينة "فوب"	٢٣,٧	٥٢,٠	٣٣,٤	٠,٨
نمو قيمة واردات السلع ، تسليم ظهر السفينة "فوب"	-٢٧,٢	٣٩,١	٢٨,٩	١٦,٦
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-١٠,٧	-٨,٦	-٧,٤	-١٩,٥
إجمالي الاحتياطيات الرسمية/١				
بملايين الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة	٢٣٨,٥	٢٨٧,٨	٥٠١,٦	٥٢٣,٥
بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية، باستثناء الصناعات الاستخراجية	٢,٤	٢,٥	٣,٦	٣,٨
الدين الخارجي العام والدين المضمون من الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٩٦,٥	٨٣,٧	٧٦,٨	٦٢,٤
النقود				
النقود وأشباه النقود (التغير %)	١٤,٩	١٢,٩	١٩,٩	١٣,٠
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	٣,٧	١٤,٢	١٠,١	١٤,٤
الاستثمار والادخار				
إجمالي الاستثمارات (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٤,٦	٢٤,٠	٣٢,٦	٣٧,١
إجمالي المدخرات (% من إجمالي الناتج المحلي)	١٣,٩	١٥,٤	٢٥,٢	١٧,٧
		(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)		
العمليات الحكومية الموحدة				
الإيرادات والمنح	٢٦,٧	٢٧,١	٢٨,٧	٣٢,٣
الإيرادات غير النفطية	٢٤,١	٢٤,٦	٢٦,٠	٢٩,٤
الإيرادات النفطية	١,٨	١,٤	٢,٠	١,٥
الإنفاق وصافي الإقراض	٣٢,١	٢٩,١	٣٠,٢	٣٥,٩
الرصيد الأساسي غير النفطي، تعريف البرنامج/٣	-٥,٣	-٢,٤	-٠,٢	-٠,٩
الرصيد الكلي بما فيه المنح	-٥,٤	-٢,٠	-١,٥	-٣,٥
دين القطاع العام (% من إجمالي الناتج المحلي)/٢	١٠٦,١	٩٢,٨	٨٣,٥	٧٠,٠

بنود للتذكرة:

إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الأوقيات الموريتانية)	٧٩٤,٢	١٠١٦,٦	١١٨٤,٣	١٢٣٩,٩
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الأوقيات الموريتانية)	٧٥٧,٦	٩٧٢,٤	١١٣٠,١	١١٨٠,٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٠٣١,٢	٣٧٠٠,١	٤٢١٧,٠	٤١٧٧,٩
سعر الحديد الخام (دولار أمريكي/طن)	٨٠,٠	١٤٦,٧	١٦٧,٨	١٣٦,٤

المصادر: السلطات الموريتانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

/١ باستثناء حساب النفط.

/٢ مبادرة "هيبيك" لتخفيف أعباء الديون من قبل الكويت تمت برمجته مبدئيا في ٢٠١١ ويتوقع أن يأخذ مفعوله في ٢٠١٢.

/٣ يُعرَّف بأنه الإيرادات الحكومية غير النفطية (باستثناء المنح) ناقصا النفقات الحكومية (باستثناء نفقات الاستثمار الممولة من مصادر أجنبية والفائدة على الدين الخارجي).